

## منظمة التجارة: ادعاءات قطر ضد السعودية باطلة



عبدالرحمن الطريبي  
كاتب سعودي

فعلى سبيل المثال أبلغ سفير قطر محمد العمادي مؤخرًا حماس بموافقة إسرائيل على إدخال خمسين مليون قطري بتطوع الملف الفلسطيني لمصلحة الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي، وهو تسويق فكرة تفكك الفلسطينيين، وبالتالي القضاء على كل مبادرات السلام العربية، ومن ناحية أخرى المزايدة على دول الاعتدال العربية بأنها من باعت قضية القرن كما تتغنى الجزيرة وأخواتها بذلك.

نذكر من ذلك ما قامت به دولة اردوغان من التسويق لأن الرياض قدمت جزييل الأموال للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بينما تبين من زيارة تميم بن حمد إلى واشنطن أن قطر عرضت توسيع مدرجات ومقرات قاعدة العديد دون أي مشاركة أميركية، بينما جل الأرقام التي أعلنت خلال الزيارة الأولى للرئيس الأمريكي إلى الرياض كانت سابقة لعهد.

تترك مؤسسات واشنطن أن الرياض شريك إستراتيجي، وهو ربما ما دفع الأمير إلى المغادرة قبل المشاركة في افتتاح مركز مكافحة الإرهاب "اعتدال"، إدراكاً من قطر وشركائها الثلاثة غير العرب لكونهم يمثلون الإرهاب بمختلف صورته، ولو سميت إحدى هذه الدول في عقر الجامعة العربية بالشريفة من قبل مندوب قطر.

قطر منذ المقاطعة الرباعية لم تفك تاجر بالشكاوى ضد الرباعية العربية وضد السعودية تحديداً، بحكم أنها الأكبر والأكثر تأثيراً على النظام القطري، وفشلت مختلف الدعاوى عند العديد من الجهات، كما كانت زيارات المسؤولين القطريين بعيد المقاطعة لعدة عواصم غربية، مدموجة بالعديد من الصفقات التجارية، عسى أن يحول ذلك العواصم الغربية إلى أدوات ضغط على الرياض، وهي الجهود التي باعت جميعها بالفشل، حقيقة بسيطة هي أن الدوحة تجهل الحجم السياسي للدول أو يدخلها بعض المستشارين في لحظة تجاهل.

اليوم تكمن أهمية الحكم الصادر عن منظمة التجارة العالمية في كونه أول حكم قضائي دولي يقر أن إجراءات السعودية المتخذة ضد قطر مبررة لحماية مصالحها الأمنية، فضلاً عن أنه لم يجد أي دلائل حول انطلاق عمليات قرصنة البث من أراضي السعودية، والتي زعمت منذ البداية وحتى اليوم أن أزمة المقاطعة تخرتل في اختراق وهمي لوكالة الأنباء القطرية والتي نشرت خطاباً مسيئاً للمملكة تحديداً مع انطلاق الأزمة، وكانت الدوحة أكثرته في البداية إلا أنه تبين أن الإنكار ناتج عن المقاطعة وليس حقيقياً.

كما أن الحكم لصالح السعودية في قضية حقوق الملكية الفكرية ورفض ادعاءات قطر، يعكس قوة ومثانة التشريعات السعودية والتقدير الدولي الكبير الذي تحظى به في المحافل الدولية، وأنها دولة مؤسسات ملتزمة بتنفيذ الأنظمة دون مصادرة حقها في اتخاذ أي إجراءات لحماية أمنها ومصالحها تجاه من يهددها. ختاماً نجد أن العديد من الشكاوى القطرية للمنظمات الدولية، والصفقات التجارية مع العواصم الغربية بدوى البحث عن قوى داعمة ضد الرباعية، والتي انتهت بدعم أنقرة وطهران فقط، وبمس الداعمين، إنما تشير إلى سوء التقدير القطري على المدى الإستراتيجي، فقد راهنت على الدول التي تنهار اقتصادياتها يوماً بعد يوم، والتي لا يمكن أن تدعم الدوحة دون تغلغل في خزائن الدوحة وقرارها السياسي.

تنص مادة الاستثناءات الأمنية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية على "إمكانية اتخاذ الدولة العضو إجراءات تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الأساسية في حالة وجود حالة طوارئ في العلاقات الدولية بينهما".

وهذه المادة هي التي استندت إليها المنظمة في حكمها الذي أصدرته في السادس عشر من يونيو الجاري، عبر فريق تحكيم منازعات منظمة التجارة العالمية بشأن نزاع رفعته قطر حيال تطبيق اتفاقية التجارة المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، معتبرة أن موقف المملكة العربية السعودية تجاه قطر له ما يبرره لحماية مصالحها الأمنية الأساسية حسب مادة الاستثناءات الأمنية.

وفريق التحكيم هنا أكد على ما ذهب إليه السعودية ودول الرباعية العربية، من أن قطر قامت بانتهاكات للاتفاقيات الإقليمية والالتزامات بالتخلي عن دعم العنف والاضطرابات في المنطقة، وهو ما حدث خاصة مع ما يسمى زورا بالربيع العربي.

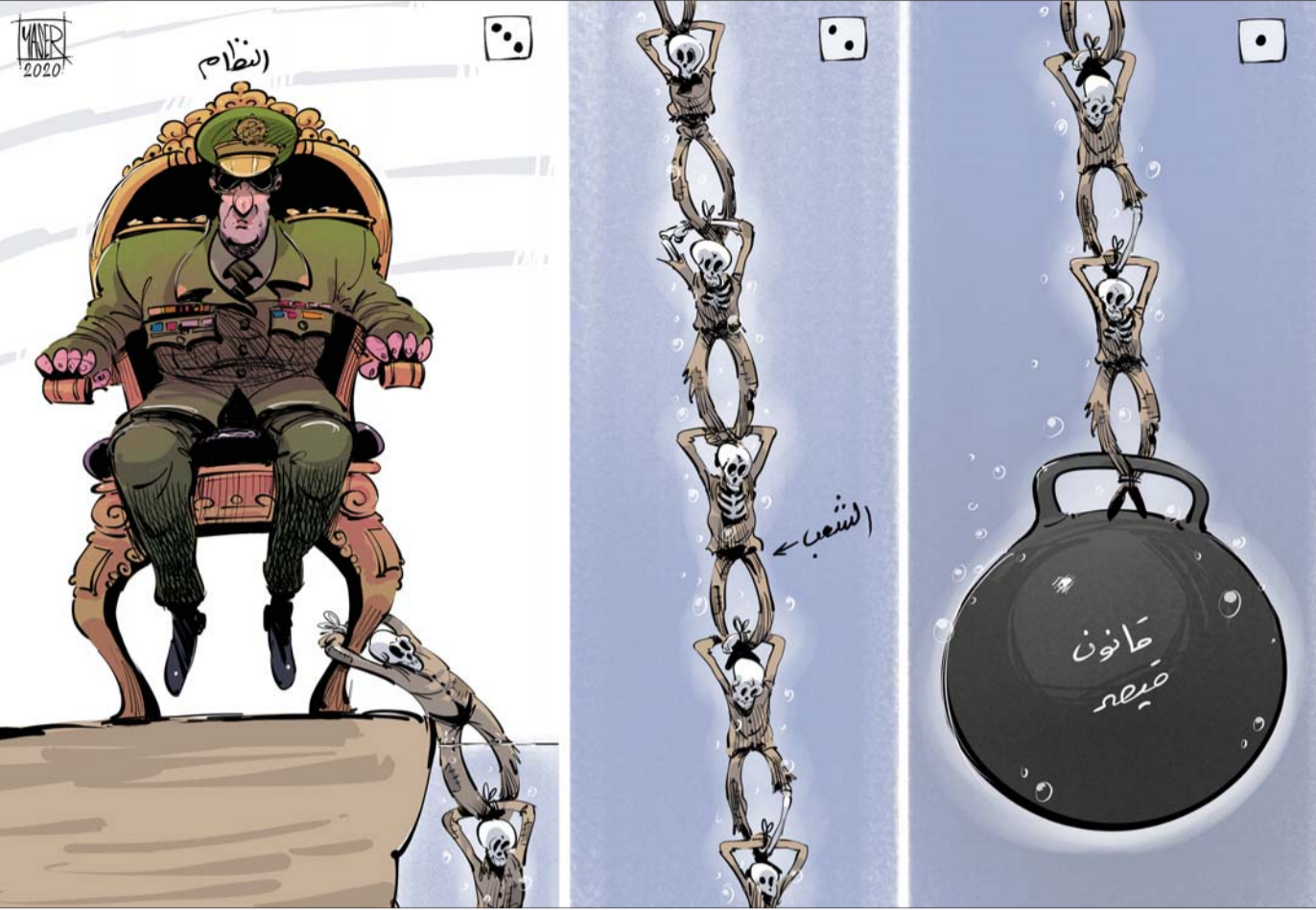
## تكمن أهمية الحكم في كونه أول حكم قضائي دولي يقر أن إجراءات السعودية ضد قطر مبررة لحماية مصالحها الأمنية ولم يجد أي دلائل حول انطلاق عمليات قرصنة البث من أراضي السعودية

وهي الالتزامات التي أقرت بها قطر بعد سحب السفراء، وقامت بالتوقيع حينها على اتفاق الرياض في 2013 ثم الاتفاق الكامل في 2014 قبل أن تعود وتلتف عليه، ثم ترفض بعد المقاطعة الأخيرة التوقيع على نفس الشروط المرتبطة بشكل رئيسي حول الكف عن دعم الإرهاب، والتدخل في شؤون الدول العربية وزعزعة استقرارها، دعماً للجددات غير العربية الثلاث في المنطقة.

وبالتالي أدرك فريق التحكيم أن المملكة تسعى إلى حماية مواطنيها ومؤسساتها وأراضيها من تهديدات الإرهاب والتطرف التي تثيرها قطر في المنطقة، مستندة إلى أدلة مستفحضة قدمتها المملكة بشأن انتهاكات قطر للاتفاقيات الإقليمية والالتزامات بالتخلي عن دعم العنف والاضطرابات في المنطقة.

ورفض التقرير وجهة نظر قطر تماماً بهذا الشأن، بناء على ما وصله من توضيحات سعودية ووثائق مهمة تتعلق بحماية مصالح المملكة الأمنية الأساسية من أخطار سياسات قطر، والتي كانت بحسب لجنة التحكيم كافية ودقيقة.

باتي إعلان نتائج فريق تحكيم منازعات منظمة التجارة العالمية، مع دخولنا العام الرابع من مقاطعة دول الرباعية العربية، وشكوى دول أخرى غير الرباعية من الأجنحة القطرية في تمويل كل المشاريع التي تخدم الخطط التوسعية لإيران ولاحقاً تركيا، والتي تسمح أيضاً لإسرائيل بقضم المزيد من الأراضي العربية في الضفة الغربية.



## الإصرار على قتل لبنان

حماية نظام أقلوي تعتبره "الجمهورية الإسلامية" في إيران بمثابة تابع لها. لا يستطيع لبنان الخروج من أزمته، وهي أزمة مصيرية بكل معنى الكلمة، عن طريق التهديدات واعتماد المنطق. المنطق يقول إن ثمة حاجة إلى التمييز بين لبنان و"حزب الله". أن يكون "حزب الله" هو لبنان يعني أن الكارثة الأكبر آتية على البلد وعلى أبنائه. كل ما عدا ذلك لا قيمة له. لا تستطيع إيران أن تساعد لبنان في شيء باستثناء إغراقه بالسلاح. أما الصين، فليديها حسابات خاصة بها ولا يمكن جزأها إلى الاستعمار في لبنان من دون استقرار فيه ومن دون دولار ثابت. الصين تتعاطى بالدولار ولا تعترف إلا بالعملة الصعبة... فيما إيران تلهث خلف الدولار وتلهث خلف إيران تعقدتها مع "الشيطان الأكبر" الأميركي.

مرة أخرى، بعض التواضع مفيد. الأهم من التواضع التصالح مع الحقيقة ومع الواقع ومع أن لا مستقبل للبنان في ظل "حكومة حزب الله" في "عهد حزب الله". الحكومة يجب أن ترحل والعهد يجب أن يتغير.

صفحة لبنان منذ فترة طويلة ولا ترى في لبنان سوى بلد يحكمه "حزب الله"، وهو لواء في "الحرس الثوري" الإيراني عناصره لبنانية. وصفت الإدارة "حزب الله" بأنه "إرهابي" وهي تتعاطى معه بهذه الصفة، خصوصاً في ظل وجود "حكومة حزب الله" في "عهد حزب الله". على من يقول إن هذه ليست "حكومة حزب الله" في "عهد حزب الله" الإتيان بدليل على صدور رد فعل من لبنان الرسمي على كلام خطير، إلى أبعد حدود، صدر عن الأمين العام لـ"حزب الله"، هو في الواقع رد إيراني على "قانون قيصر". بدأت تظهر مفاعيل هذا القانون على الفور، بعد صدور لائحة أولى بعقوبات أميركية تطال شخصيات ومؤسّسات سورية. قد تلي اللائحة الأولى لوائح أخرى، ربما تضمنت أسماء لبنانيين.

بعض التواضع أكثر من ضروري هذه الأيام. التواضع أمام الدولار المفقود أولاً. التواضع رحمة بلبنان واللبنانيين ثانياً وأخيراً. يعني التواضع ضرورة التفكير في أن في لبنان فراغاً لا مصلحة لأي لبناني في أن يملأه "حزب الله" الذي ذهب يقاتل في سوريا من أجل

شيء آخر غير ذلك. هذا السلاح تسبب في سقوط ضحايا في بيروت والجبيل. هل هناك من يريد أن يتذكر ذلك؟ لم يكن ينقص سوى هذا التأكيد الذي تضمّنه خطاب حسن نصرالله، وهو تأكيد يفرض السياسات العامة للدولة، للإعلان رسمياً أن هناك سلطة، اسمها سلطة "حزب الله". تعلق هذه السلطة على أي سلطة أخرى. ما لم تستطع إيران قوله عشية بدء الإبرة الأميركية تطبيق "قانون قيصر" في حق النظام السوري، قاله حسن نصرالله من بيروت. قال صراحة إن لبنان محكوم بسلاح "حزب الله"، أي بالسلاح الإيراني. كان واضحاً كل الوضوح.

ورد في الخطاب الآتي: "الذي يضعنا بين خيارين، يا من تتكلم بالسلاح أو بالجوع، أقول، سيبقى السلاح بين يدينا ونحن سنقتلك، سنقتلك". في النهاية، من هي الجهة التي يريد الأمين العام لـ"حزب الله" قتلها؟ إذا كان يقصد الولايات المتحدة الأميركية، ففي الولايات المتحدة إدارة متوحّشة، منحازة فعلاً إلى إسرائيل، لا يهونها مصير لبنان وما إذا كان هناك لبنانيون يشعرون بالجوع. هذه الإدارة طوت



خيرالله خيرالله  
إعلامي لبناني

ليس الانفعال وحده الذي ميّز الخطاب الأخير للأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله. هناك ما هو أبعد من الانفعال. هناك تأكيد مباشر فحواه أن "حزب الله" يحكم لبنان ويتحدث باسم لبنان. لم يكن ينقص حسن نصرالله سوى قول "أنا لبنان ولبنان أنا". هل هذا ما يريده اللبنانيون... أم لم يعد يوجد من يرذ على هذا الكلام الذي يهدد مستقبل كل لبناني، بما في ذلك أبناء الطائفة الشيعية؟

لا يوجد من يرذ على كلام حسن نصرالله لسبب واحد. هذا السبب هو سلاح "حزب الله" الموجه إلى الصور العارية للبنانيين. هذا ما ظهر بوضوح في أيار - مايو 2008 لدى حصول غزوة بيروت. من احتل بيروت قبل اثني عشر عاماً وسعى في الوقت ذاته إلى تهريب الدروز في الجبل، لا يحق له الكلام عن سلاح من أجل حماية لبنان. هذا السلاح هو من أجل السيطرة على لبنان ولا

## قانون قيصر.. تغييرات متأنية

بين الثلاثة بعد إصدار القانون، ولكن الحقيقة أن الروس سيبقون أصحاب الكلمة العليا لأنهم حلقة الوصل الوحيدة بين حلفاء دمشق وخصومها. استيق الروس تنفيذ قانون قيصر بالموافقة على حوار جديد مع الأميركيين حول الأزمة السورية. هم يعرفون أن في هذا الحوار منافع تفوق الأضرار بكثير، لأن الولايات المتحدة قتلت سلفاً بوجودهم الشرعي الدائم فوق الأراضي السورية. وبالتالي فإن الحوار المرتقب مهما كانت أجندته، سيبدو فقط حول ترتيب الأوضاع بما يلي المصالح الأميركية والروسية على حد السواء.

وحينما تلتقي مصلحة الروس والإيرانيين تتراجع فرص الأتراك والإيرانيين في سوريا. فالإيرانيون أو الضمينيون بتعبير أدق، يعتقدون أن الخصومة مع واشنطن لا تتأثر بالزمن ونتيجتها تبقى لصالحهم مهما طال أجلها. أما السلطان العثماني الجديد فيظن أن الرئيس دونالد ترامب يمكن أن يمنحه سوريا وليبيا والقارة العجوز بأكملها فقط كي يتراجع عن صفقة شراء صواريخ إس 400 من روسيا.

لن يحدث قانون قيصر تغييرات سريعة إلا في قوت السوريين الذين باتوا ينقسمون بين جانع يرى الوطن رغيّف خبز، ولاجئ يحلم بضعة أمتار في المرحلة المقبلة. ثلاثي أستانة يتلمس التغييرات الأميركية المنشودة في الأزمة السورية عبر قانون قيصر. الروس والأتراك والإيرانيون، يجلسون اليوم تحت ظلاله، ويبحثون كيفية الحفاظ على مصالحهم في سوريا وفقاً لمعاييرهم. قد يبدو أن تركيا باتت الطرف الأقوى

عبر مناقصات تقرها الولايات المتحدة. ثمة قائمة شروط طويلة لهذه المناقصات سبعين عنها من واشنطن بعد عدة أشهر على أقرب تقدير. ولكن البند الأول فيها هو بقاء المصرف المركزي السوري بعيداً عن متناول قانون قيصر، أو أي عقوبات أميركية أو أممية أخرى.

بعض التغيرات في نهاية المطاف، وقد يكون إن قارنا سوريا بالعراق. تبدو المغارة بين الدولتين مغرية بالنسبة إلى البعض. ففي العراق استغرق إسقاط نظام صدام حسين نحو خمسة عشر عاماً. المرحلة الأولى تمثلت بالضغطة العسكري، ثم جاء الحصار الاقتصادي الذي حددت خلاله واشنطن ساعة الصفر لإزاحة الرئيس. ربما يكون استدعاء هذه المغارة مفيداً الآن، وربما يحصل تشابه في النهايات فعلاً.

يصل إلى هدف قانون قيصر إسقاط نظام بشار الأسد أم تقويم سلوكه، كما يقول المسؤولون الأميركيون، فإن الولايات المتحدة لا تستعجل إحداث التغييرات الجزرية في سوريا، لأن عقوبات القانون مزاجية في الوقت والتنفيذ وفقاً لما يستجد من أحداث. وبالتالي تترك الإدارة الأميركية باب المصالحة مفتوحاً ليس فقط أمام نظام دمشق وإنما أمام الروس والإيرانيين الد خصومها في سوريا.

بشكل أو باخر يعلن قانون قيصر نهاية الحرب بمعناها العسكري في سوريا، وبالتالي جميع المناطق التي لا تزال خارج سيطرة النظام يجب أن تعود إليه عبر الحوار بين الأطراف المحلية والخارجية المعنية. هذا يفترض عدم شن قوات النظام وحلفائها أي حرب على مدينة إدلب أو مناطق شرق الفرات مستقبلاً. وهذا يعني أيضاً أن مفاوضات جنيف المتوقفة يجب أن تتحرك إلى الأمام.

القانون الأميركي الجديد يقول أيضاً إن التطبيع مع دمشق لم يحن وقته بعد. وإعادة الإعمار في سوريا لن تمر إلا



بهاء العوام  
صحافي سوري

وصل قانون قيصر، ولسان حال الجميع في سوريا يردد المثل الشعبي القائل "الله لا كان جاب الغلا"، فهو لن يكون محط ترحيب من السكان قبل النظام؛ لأنه ببساطة يزيد من الضائقة الاقتصادية في حياتهم أضعاف ما هي عليه اليوم. أما نظام الأسد فهو صامد إلى أن تقرر الولايات المتحدة وروسيا إزاحته. وحتى تحين تلك الساعة سيبقى يمثل الشعب السوري في المحافل الدولية والأممية. قانون قيصر هو قائمة مرنة من العقوبات الأميركية في شروطها وتنفيذها. لم تات لإنصاف السوريين ولا لحماية المدنيين، وإنما لتأديب النظام في المكان والزمان اللذين يخدمان مصالح واشنطن. هي عصاً تقود بها أميركا النظام وحلفاءه إلى فعل ما تريده في سوريا من الآن فصاعداً. ليس لأنهم تمردوا عليها فيما مضى، ولكن لأن الأزمة في البلاد قد بلغت مرحلة تحتاج إلى القيادة الأميركية المباشرة.

الضرر الاقتصادي الذي سيلحق بالسوريين في الداخل هو الجانب الوحيد الملموس لإعصار قيصر كما يروج له خصوم دمشق. ذلك هو التأثير السريع للقانون. ولكن الإدارة الأميركية تراهن على جملة من التغييرات الجزرية التي يمكن أن يحدثها قيصر في الأزمة على المدى المتوسط والطويل. قد لا يكون إسقاط النظام من بين هذه